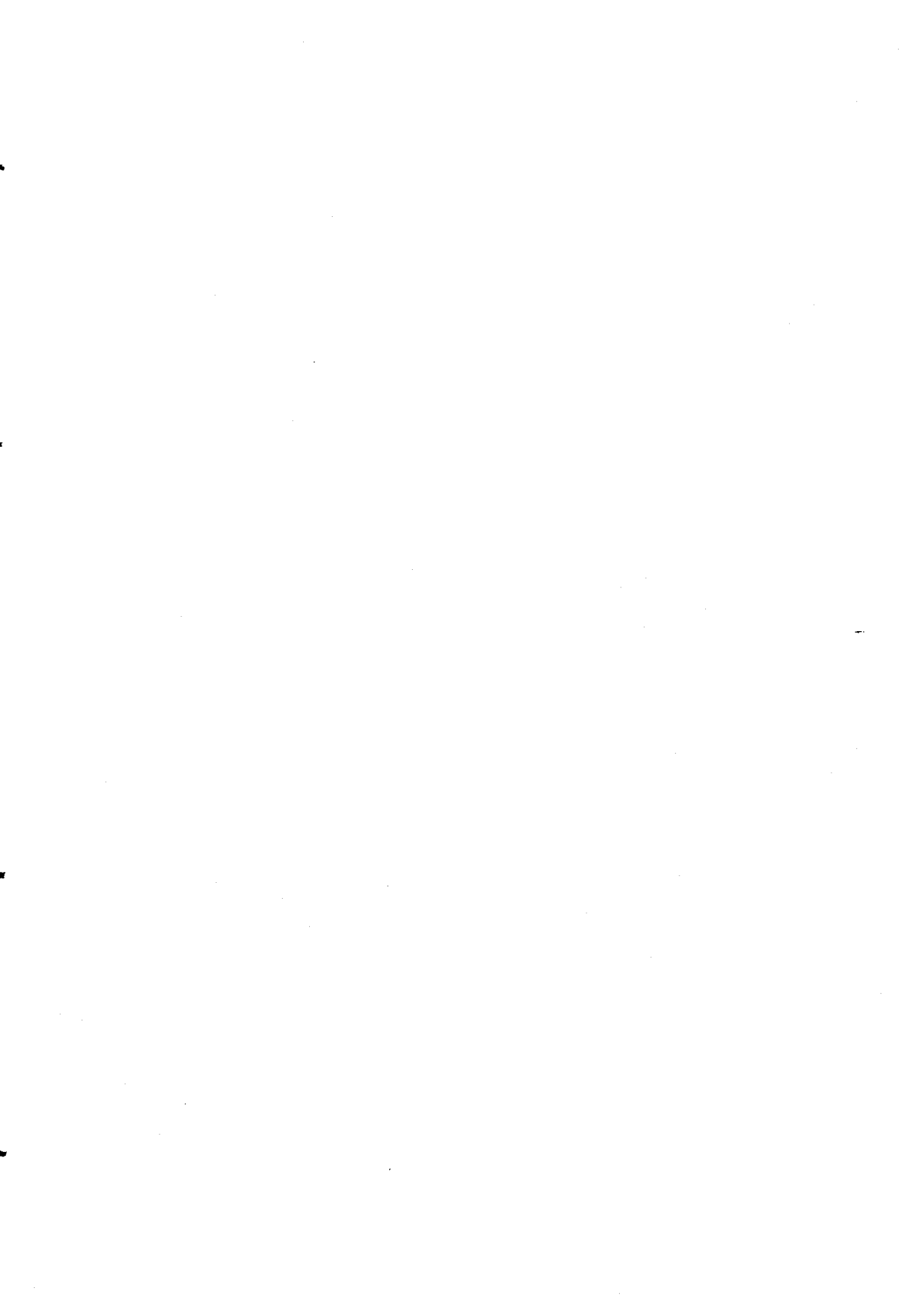


الْمَدْخَلُ

فِي دَلَائِلِ الْإِعْجَازِ، مِنْ إِمْلَائِهِ

تَأَلِيفُ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيِّ

تُوفِيَ سَنَةَ ٤٧١هـ - أَوْ سَنَةَ ٤٧٤هـ هَجْرِيَّةً



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٣٦١

تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ وَحْدَهُ

قال الشيخ الإمام ، مجد الإسلام ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن ابن محمد الجرجاني رحمه الله تعالى . (١)

الحمد لله رب العالمين حمد الشاكرين ، وصلواته على محمد سيد المرسلين ، وعلى آله أجمعين .

هذا كلام وجيز يطلع به الناظر على أصول النحو جملة ، وكل ما به يكون النظم دفعة ، وينظر منه في مرآة تربيته الأشياء المتباعدة الأمكنة قد ألتقت له حتى رآها في مكان واحد ، ويرى بها مشئماً قد ضم إلى معرق ، (٢) ومغرباً قد أخذ بيد مشرق . وقد وصلت بأخرة [إلى] كلام من أصغى إليه وتدبره تدبر

(١) فوق البسمة ، في مخطوطة « حسين جلبي » الرموز إليها بحرف « ج » ، وهي المنقولة من خط عبد القاهر نفسه ، كتب ما نصه :

« المدخل في دلائل الإعجاز ، من إملائه »

وهذه الرسالة التي أملاها عبد القاهر ، موجودة في أول النسخة المطبوعة من « كتاب دلائل الإعجاز » ، مقدمة على الكتاب ، هكذا فعل الشيخ محمد رشيد رضا في طبعته سنة ١٣٣١ هـ ، فأبقيتها كما هي مقدمة على الكتاب ، ولكنها في المخطوطة « ج » ، تأتي في صفحة (٣٦١) ، كما أشرت إليه في المقدمة ، فأثبت أرقام المخطوطة في الهامش .

(٢) « المشئم » ، القاصد الشام ، و « المعرق » ، قاصد العراق .

ذى دين وفتوة^(١)، دعاه إلى النظر في الكتاب الذى وضعناه،^(٢) وبعثه على طلب ما دوناه، والله تعالى الموفق للصواب، والمُلمهم لما يُودى إلى الرشد، بمَنه وفضله. قال رضى الله تعالى عنه:

...

معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكليم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض.

والكلم ثلاث: أسم، وفعل، وحرف. وللتعليق فيما بينها طرق^(٣) معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق أسم بأسم، وتعلق أسم بفعل، وتعلق حرف بهما.

تعلق الكلم بعضها ببعض ثلاثة أقسام

فالإسْم يتعلّق بالإسْم بأن يكون خبراً عنه، أو حالاً منه، أو تابعاً له صفةً أو تأكيداً، أو عطف بيان، أو بدلاً، أو عطفاً بحرف، أو بأن يكون الأوّل مضافاً إلى الثانى، أو بأن يكون الأوّل يعمل فى الثانى عمَل الفعل، ويكون الثانى فى حُكم الفاعل له أو المفعول. وذلك فى أَسْم الفاعل كقولنا: «زيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً»، وكقوله تعالى: «أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها» [سورة النساء: ٧٥]، وقوله تعالى: «وهم يلعبون. لأهية قلوبهم» [سورة الأنبياء: ٢، ٣]^(٣) واسم المفعول

(١) فى المطبوعة: «وقد دخلت بأخرة فى كلام»، ولا بأس بمعناه، والذى فى المخطوطة: «وقد وصلت بأخرة كلام»، وهو غير مستقيم إلا بزيادة «إلى» التى بين القوسين.

(٢) يعنى كتاب «دلائل الإعجاز».

(٣) يشترط لعمل اسمى الفاعل والمفعول عمل الفعل، الاعتماد على المبتدأ أو الموصوف أو ذى الحال، ولعله نوع الأمثلة للإشارة إلى ذلك. ومثلها الاستفهام والنفى نحو: «قامم الزيدان». ويقال مثل هذا فى كل تنويع، وتعدّد الأمثلة مطلوب لذاته. (رشيد).

كقولنا : « زَيْدٌ مَضْرُوبٌ غِلْمَانُهُ » ، وكقوله تعالى : « ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ » ، [سورة هود : ١٠٥] ، والصفة المُشَبَّهَة كقولنا : « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ ، وَكَرِيمٌ أَصْلُهُ ، وَشَدِيدٌ سَاعِدُهُ » ، والمصدر كقولنا : « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا » ، وكقوله تعالى : « أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ يَتِيمًا » [سورة البلد : ١٤ ، ١٥] ، أو بأن يكون تمييزاً قد جَلَّاهُ / ، منتصباً عن تَمَامِ الاسم = ومعنى « تمام الاسم » ، أن يكون فيه ما يمنع من الإضافة ، وذلك بأن يكون فيه نونُ تشنية ، كقولنا : « قَفِيزَانٌ بَرًّا » ، أو نونُ جمع كقولنا : « عَشْرُونَ دَرْهَمًا » ، أو تنوين كقولنا : « رَاقُودٌ خَلًّا » ، (٢) و « مَا فِي السَّمَاءِ قَدْرٌ رَاحَةٍ سَحَابًا » ، أو تقديرُ تنوين كقولنا : « خَمْسَةَ عَشَرَ رَجُلًا » ، أو يكون قد أُضِيفَ إلى شيء ، فلا يمكن إضافته مرةً أخرى ، كقولنا : « لِي مِلْؤُهُ عَسَلًا » ، وكقوله تعالى : « مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا » [سورة آل عمران : ٩١] .

وأما تعلقُ الاسمِ بالفعل ، فبأن يكون فاعلاً له ، أو مفعولاً ، فيكون ④ مَصْدَرًا قد انتصبَ به كقولك : « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » ، ويقال له « المفعول المُطْلَق » . أو مفعولاً به كقولك : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » ، أو ظَرْفًا مفعولاً فيه ، زماناً أو مكاناً ، كقولك : « خَرَجْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَوَقَفْتُ أَمَامَكَ » ، أو مفعولاً معه كقولنا : « جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ » و « لَوْ تَرَكْتَ النَّاقَةَ وَفَصِيلَهَا لَرَضِعَهَا » ، أو مفعولاً له كقولنا : « جِئْتُكَ إِكْرَامًا لَكَ ، وَفَعَلْتُ ذَلِكَ إِرَادَةَ الْخَيْرِ بِكَ » ، وكقوله تعالى : « وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ آتِنَاكَ اللَّهُ » [سورة النساء : ١١٤] ، أو بأن يكون مُنْتَزِلًا من الفعل منزلة المفعول ، وذلك في خبر « كان » وأخواتها ، والحال والتمييز المنتصب عن تمام الكلام ، مثل : « طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا ، وَحَسُنَ وَجْهًا » ،

(١) « الراقود » وعاء كاللَدْن ، مستطيل أسفله ، داخله مطلى بالقار .

وَكْرَمٌ أَصْلًا ، ومِثْلُه الاسْمُ الْمُنْتَصِبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، كَقَوْلِكَ : « جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا » ، لِأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ مَا يَنْتَصِبُ عَنِ تَمَامِ الْكَلَامِ .

...

وأما تعلق الحرف بهما ، فعلى ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يتوسط بين الفعل والاسم ، فيكون ذلك في حروف الجرّ التي من شأنها أن تُعَدِّيَ الأفعالَ إلى ما لا تُتَعَدَّى إليه بأنفسها من الأسماء ، مثل أنك تقول : « مررت » ، فلا يصل إلى نحو « زيد ، وعمرو » ، فإذا قلت : « مررت بزيد ، أو على زيد » ، وجدته قد وصل « بالباء » أو « على » . وكذلك سبيل الواو الكائنة بمعنى « مع » في قولنا : « لَوْ تَرَكْتَ النّاقَةَ وَفَصِيلَهَا لَرَضِعَهَا » ، بمنزلة حرف الجر في التوسط بين الفعل والاسم وإيصاله إليه ، إلا أن الفرق أنها لا تعمل بنفسها شيئاً ، لكنها تُعِينُ الفعلَ على عَمَلِهِ النَّصْبِ . وكذلك حكم « إلا » في الاستثناء ، فإنها عندهم بمنزلة هذه « الواو » الكائنة بمعنى « مع » / في التوسط ، وعَمَلُ النَّصْبِ في المستثنى للفعل ، ولكن بوساطتها وعودٍ منها .

تعلق الحرف بهما
على ثلاثة أضرب
الضرب الأول

٣٦٣

والضرب الثاني من تعلق الحرف بما يتعلق به ، « العطف » ، وهو أن يدخل ⑤ الثاني في عمل العامل في الأول ، كقولنا : « جاءني زيد وعمرو » و « رأيت زيدا وعمرا » ، و « مررتُ بزيد وعمرو » .

الضرب الثاني

والضرب الثالث ، تعلق بمجموع الجملة ، كتعلق حرف النفي والاستفهام والشروط والجزاء بما يدخل عليه ، وذلك أن من شأن هذه المعاني أن تتناول ما تتناوله بالتقييد ، وبعد أن يُسند إلى شيء .

الضرب الثالث

معنى ذلك: أنك إذا قلت: «ما خرج زيد» و«ما زيدٌ خارج»، لم يكن النفي الواقع بها متناولاً الخروج على الإطلاق، بل الخروج واقعاً من «زيد» ومُسنداً إليه. ولا يغرِّتُك قولنا في نحو «لا رجلٌ في الدار»: إنها لتُنفى الجنس، فإن المعنى في ذلك أنها لنفي الكينونة في الدار عن الجنس. ولو كَانَ يُتصوَّر تعلق النفي بالاسم المفرد، لكان الذي قالوه في كلمة التوحيد من أن التقدير فيها: «لا إله لنا، أو في الوجود، إلا الله»، فضلاً من القول، وتقديراً لما لا يُحتاج إليه. وكذلك الحكم أبداً.

وإذا قلت: «هل خرج زيد؟» لم تكن قد استفهمت عن الخروج مُطلقاً، ولكن عنه واقعاً من «زيد». وإذا قلت: «إن يأتي زيدٌ أكرمه»، لم تكن جعلت الإتيان شرطاً، بل الإتيان من «زيد»، وكذا لم تجعل الإكرام على الإطلاق جزءاً للإتيان، بل الإكرام واقعاً منك. كيف؟ وذلك يؤدي إلى أشنع ما يكون من المُحال، وهو أن يكون ها هنا إتيانٌ من غير آتٍ، وإكرامٌ من غير مُكرِّم، ثم يكون هذا شرطاً وذلك جزءاً.

...

ومُختَصِرُ كلِّ الأمر أنه لا يكون كلامٌ من جُزءٍ واحدٍ، وأنه لا بُدَّ من مُسندٍ ومُسندٍ إليه، وكذلك السبيل في كل حرفٍ رأيته يدخل على جملة، «كأن» وأخواتها، ألا ترى أنك إذا قلت: «كأن»، يقتضي مُشَبَّهاً ومُشَبَّهاً به؟ كقولك: «كأن زيدا الأسد». وكذلك إذا قلت «لو» و«لولا»، وجدتهما ① يقتضيان جُمْلتين، تكون الثانية جواباً للأولى.

...

وجُملة الأمر أنه لا يكون كلامٌ من حَرَفٍ وفعلٍ أصلاً ، ولا من حرفٍ وأسمٍ ، إلا في النداء نحو : « يا عَبْدَ اللَّهِ » ، وذلك إذا حَقَّقَ الأمرُ كان كلاماً بتقديرِ الفِعْلِ المضمر الذي هو « أعنى » و « أريد » و « أدعو » ، و « يا » دليلٌ عليه ، وعلى قيام مَعْنَاهُ في النفس .

...

فهذه هي الطُرُقُ / والوُجوهُ في تَعْلُقِ الكَلِمِ بعضها ببعضٍ ، وهي ، كما تراها ، مَعَانِي النحوِ وأحكامُهُ .

٣٦٤

وكذلك السبيلُ في كُلِّ شَيْءٍ كان له مَدْخَلٌ في صِحَّةِ تَعْلُقِ الكَلِمِ بعضها ببعضٍ ، لا ترى شيئاً من ذلك يَعْدُو أن يكون حُكماً من أحكامِ النحوِ ومَعْنَى من معانيه . ثم إننا نرى هذه كُلُّهَا موجودةً في كلامِ العرب ، ونرى العِلْمَ بها مُشْتَرَكاً بينهم .

...

وإذا كان ذلك كذلك ، فما جوابُنا لِحَصْمِ يقول لنا : إذا كانت هذه الأمورُ وهذه الوجوهُ من التعلُّقِ التي هي محصُولُ النظمِ ، موجودةً على حقائقها وعلى الصحةِ وكما يَنْبَغِي في منشورِ كلامِ العربِ ومَنْظُومِهِ ، ورأيانهم قد آسْتَعْمَلُوهَا وتَصَرَّفُوا فِيهَا وَكَمَلُوا بِمَعْرِفَتِهَا ، (١) وكانت حَقَائِقُ لا تَبْتَدِلُ ولا يَحْتَلِفُ بِهَا الحَالُ ، إذ لا يكونُ لِلْاسْمِ = بكونه خيراً لِمَبْتَدِئِهِ ، أو صِفَةً لِمَوْصُوفٍ ، أو حالاً لذي حالٍ ،

(١) في « ج » : « وكملاو معرفتها » ، مضبوطة .

أو فاعلاً أو مفعولاً لفعل في كلام = (١) حقيقة هي خلاف حقيقته في كلام آخر ، فما هذا الذي تجدد بالقرآن من عظيم المزية ، وباهر الفضل ، والعجيب من الرصيف ، حتى أعجز الخلق قاطبة ، وحتى قهر من البلغاء والفصحاء القوي ⑦ والقدر ، (٢) وقيد الخواطر والفكر ، حتى خرس الشقاشق ، (٣) وعدم نطق الناطق ، وحتى لم يجز لسان ، ولم يُبين بيان ، ولم يُساعد إمكان ، ولم ينقذ لأحد منهم زئد ، ولم يمض له حد ، وحتى أسال الوادي عليهم عجزاً ، وأخذ منافذ القول عليهم أخذاً ؟ أيلزمننا أن نجيب هذا الحصم عن سؤاله ، وتردّه عن ضلاله ، وأن نطبّ لدائه ، ونزيل الفساد عن رائه ؟ (٤) فإن كان ذلك يلزمننا ، فينبغي لكل ذى دين وعقل أن ينظر في الكتاب الذى وضعناه ، (٥) ويستقصى التأمل لما أودعناه ، فإن علم أنه الطريق إلى البيان ، والكشف عن الحجة والبرهان ، تبع الحق وأخذ به ، وإن رأى له طريقاً غيره ، أوماً لنا إليه ، ودلنا عليه ، وهيأت ذلك ! وهذه أبيات في مثل ذلك .

إني أقول مقالاً لست أخفيه ولست أزهبُ حصماً ، إن بدا ، فيه
ما من سبيل إلى إثبات معجزة في النظم ، إلا بما أصبحتُ أيديه (٦)

(١) السياق : « إذ لا يكون للاسم حقيقة » ، مرفوعة ، اسم « يكون » .

(٢) و « القدر » ، ساقطة في « ج » .

(٣) الشقاشق جمع « شِشْقِيَّة » ، بكسر الشين ، وهى لهة البعير ، أو شيء كالرئة يخرج البعير من فيه إذا هدر . ويقال للفصيح : « هدرت شقاشقه » ، يريدون الانطلاق في القول وقوة البيان ، ويقال في مقابل ذلك : « خرس الشقاشق » . (رشيد) .

(٤) « الرأى » هنا بمعنى « الرأى » .

(٥) يريد كتاب « دلائل الإعجاز » ، كما مرّ آنفاً ص : ٤ تعليق : ٢ وهو صريح في كونه هو

الواضع لعلم المعاني . (رشيد) .

(٦) يريد نظم القرآن وأسلوبه ، وفي هذا البيت تصريح أيضاً بأنه هو الواضع للفظ . (رشيد) .

- / فَمَا لِنَظْمِ كَلَامِ أَنْتَ نَاطِمُهُ / مَعْنَى سِوَى حُكْمِ إِعْرَابِ تُرْجِيهِ (١)
- أَسْمُ يَرَى وَهُوَ أَصْلٌ لِلْكَلامِ ، فَمَا / يَتَمُّ مِنْ دُونِهِ قَصْدٌ لِمُنْشِيهِ
- وَآخِرٌ هُوَ يُعْطِيكَ الزِّيَادَةَ فِي / مَا أَنْتَ تُثْبِتُهُ أَوْ أَنْتَ تَنْفِيهِ
- تَفْسِيرُ ذَلِكَ : أَنَّ الْأَصْلَ مُبْتَدَأٌ / تَلْقَى لَهُ خَبْرًا مِنْ بَعْدِ تَثْبِيهِ
- وَفَاعِلٌ مُسْنَدٌ ، فَعَلٌ تَقَدَّمَ ، / إِلَيْهِ ، يَكْسِبُهُ وَصْفًا وَيُعْطِيهِ (٢)
- ⑧ هُذَانِ أَصْلَانِ ، لَا تَأْتِيكَ فَائِدَةٌ / مِنْ مَنْطِقِي لَمْ يَكُونَا مِنْ مَبَانِيهِ
- وَمَا يَزِيدُكَ مِنْ بَعْدِ التَّمَامِ ، فَمَا / سَلَّطَتْ فِعْلًا عَلَيْهِ فِي تَعَدِّيهِ
- هُذَى قَوَانِينُ تَكْفِي مِنْ تَشْعُبِهَا ، / مَا يُشْبِهُ الْبَحْرَ فَيَضَأُ مِنْ تَوَاجِيهِ (٣)
- فَلَسْتَ تَأْتِي إِلَى بَابٍ لِتَعْلَمَهُ ، / إِلَّا أَنْصَرَفَتْ بِعَجْزٍ عَنْ تَقْصِيهِ (٤)
- هَذَا كَذَا ، وَإِنْ كَانَ الَّذِينَ تَرَى / يَرَوْنَ أَنَّ الْمَدَى ذَانِ لِبَاغِيهِ (٥)
- ثُمَّ الَّذِي هُوَ قَصْدِي أَنْ يَقَالَ لَمْ ، / بَمَا يُجِيبُ الْفَتَى حَصْنًا يُمَارِيهِ
- نَقُولُ : مِنْ أَيْنَ أَنْ لَا نَظْمٌ يُشْبِهُهُ ، / وَلَيْسَ مِنْ مَنْطِقِي فِي ذَاكَ يَحْكِيهِ ؟
- وَقَدْ عَلِمْنَا بَأَنَّ النِّظْمَ لَيْسَ سِوَى / حُكْمٍ مِنَ النِّحْوِ نَمُضِي فِي تَوْحِيهِ (٦)

(١) « ترجيه » ، بالتشديد ، تدفعه برفق وتسوقه . (رشيد) .

(٢) « يكسبه » ، من الثلاثي ، ومنه الحديث ، « تَكْسِيبُ الْمَعْلُومِ » . (رشيد) .

(٣) في المطبوعة : « تكفي من تبعها » ، وصححها في الاستدراك « تلتفي من تبعها » ، والصواب من المخطوطة « ج » .

(٤) « القصي » ، التبع . (رشيد) .

(٥) « باغيه » ، طالبه . (رشيد) .

(٦) « تَوَحَّى الشَّيْءُ » ، تَحَرَّيْهِ وَتَعَمَّدَ طَلْبَهُ .

- لو نَقَبَ الأرضَ باغٍ غيرَ ذاكَ لَهُ مَعْنَى ، وَصَعَّدَ يَعْلُو فِي تَرْقِيهِ (١)
- ما عَادَ إِلَّا بِحُسْرٍ فِي تَطَلُّبِهِ ولا رَأَى غَيْرَ غَمٍّ فِي تَبَعِيهِ (٢)
- ونحن ما إن بَشَّنَا الفكرَ نَنْظُرَ فِي أحكامه وَرَوَى فِي معانيه
- كانت حَقَائِقُ تَلْقَى العلمَ مُشْتَرِكاً بها ، وكلاً تراه نافذاً فِيهِ
- فليس مَعْرِفَةً من دُونِ مَعْرِفَةٍ فِي كل ما أنتَ مِنْ بابِ تُسْمِيهِ
- تَرى تَصَرُّفُهُمْ فِي الكُلِّ مُطَرِّداً يُجْرُونَهُ باقتدارٍ فِي مَجَارِيهِ
- / فما الذي زادَ فِي هذا الذي عَرَفُوا حتى غَدَا العَجْزُ يَهْمِي سَيْلُ وادِيهِ
- قُولُوا ، وَإِلَّا فَاصْغُوا للبيانِ تَرَوُا كالصُّبْحِ مُنْبِلِجاً فِي عَيْنِ رَأْيِهِ

٣٦٦

...

الحمد لله وحده ، وصلواته على رسوله محمد وآله .

(١) « صَعَّدَ » ، بالتشديد ، رَفَى ، كالتلاني وهو مقابل التنقيب في الأرض الذي فيه معنى التسفل . ويقال : « صَوَّبَ النَّظَرَ وَصَعَّدَهُ » ، إِذَا نَظَرَ إِلَى أَسْفَلِ الشَّيْءِ وَأَعْلَاهُ . وعدى « نَقَبَ » بنفسه حاذفاً الحافظ ، ولعله كان يراه قياساً ، « فَتَقَبَّوْا فِي الْبِلَادِ » . (رشيد) .

(٢) « تَبَّعَاهُ » ، كابتغاه طلبه . (رشيد) .

